



قرار وزاري

إن وزير العمل والتنمية الاجتماعية،

بناءً على الصلاحيات الممنوحة له نظاماً،

وبعد الاطلاع على أحكام المواد (الحادية عشرة مكرر، والسادسة والعشرون) من نظام العمل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥١) وتاريخ ٢٣/٨/١٤٢٦هـ، المعدل بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٤) وتاريخ ١٢/٥/١٤٣٤هـ، المعدل بالمرسوم الملكي رقم (م/٤٦) وتاريخ ٥/٦/١٤٢٦هـ، المعدل بالمرسوم الملكي رقم (م/١٤) وتاريخ ٢٢/٢/١٤٤٠هـ، المعدل بالمرسوم الملكي رقم (م/١٣٤) وتاريخ ٢٧/١١/١٤٤٠هـ.

وبعد الاطلاع على القرار الوزاري رقم (٤٠٤٠) وتاريخ ١٢/١٠/١٤٣٢هـ بشأن اعتماد وثيقة برنامج تحفيز المنشآت لتوطين الوظائف "نطاقات".

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٣٣٧) وتاريخ ٢٥/٦/١٤٣٩هـ، الصادر بشأن توطين وظائف برامج التشغيل والصيانة في القطاعات الحكومية، وما ورد في الفقرة (١/ج) من البند "ثانياً" منه، بتكليف وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، برفع نسب التوطين للوظائف المستهدفة في برنامج التشغيل والصيانة، لتتجاوز (٣٦٪).

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٠) وتاريخ ٨/١/١٤٤٠هـ، بشأن الموافقة على الخطة الوطنية للتوظيف في القطاعين العام والخاص.

يُقرَّر ما يلي:

أولاً: تُعتمد نسب التوطين لعقود التشغيل والصيانة في جميع عقود التشغيل والصيانة بالأجهزة الحكومية، ويتم تطبيقها في جميع طلبات التأييدات لها، وفقاً للمهن المستهدفة بالتوطين، وذلك على النحو الآتي:

إدارية ودعم	خدمات عامة	تقنية المعلومات	سلامة	مدني	معدات	ميكانيكا	كهرباء	
				٥٠٪				الإداري
				٣٠٪				الهندسي والتخصصي
		١٠٠٪				٤٠٪		الإشرافي
		٥٠٪				٣٠٪		الفني
		٧٠٪				٣٠٪		التشغيلي والحرفي
يتم تحديدها من قبل الجهة الحكومية في كل عقد بناءً على فرص التوطين التي تراها مناسبة								العمالة ذات المهارة المنخفضة



ثانياً: يُطبق ما ورد في الفقرة "أولاً" من هذا القرار على جميع الشركات التي تساهم فيها الدولة بنسبة لا تقل عن (٥١%) من رأس مالها.

ثالثاً: يُلغى هذا القرار كل ما يتعارض معه من نصوص وأحكام، ويدرج ضمن بوابة التأييدات الحكومية ودليل الاستقدام.

رابعاً: يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، ويبلغ لمن يلزم بتنفيذه.
ابوعين
والله الموفق

وزير العمل والتنمية الاجتماعية

م. أحمد بن سليمان الراجحي



قرار وزاري

إن وزير العمل والتنمية الاجتماعية،

بناءً على الصلاحيات الممنوحة له نظاماً،

وبعد الاطلاع على أحكام المواد (الحادية عشرة مكرر، والسادسة والعشرون) من نظام العمل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥١) وتاريخ ٢٣/٨/١٤٢٦هـ، المعدل بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٤) وتاريخ ١٢/٥/١٤٣٤هـ، المعدل بالمرسوم الملكي رقم (م/٤٦) وتاريخ ٥/٦/١٤٢٦هـ، المعدل بالمرسوم الملكي رقم (م/١٤) وتاريخ ٢٢/٢/١٤٤٠هـ، المعدل بالمرسوم الملكي رقم (م/١٣٤) وتاريخ ٢٧/١١/١٤٤٠هـ.

وبعد الاطلاع على القرار الوزاري رقم (٤٠٤٠) وتاريخ ١٢/١٠/١٤٣٢هـ بشأن اعتماد وثيقة برنامج تحفيز المنشآت لتوطين الوظائف "نطاقات".

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٣٣٧) وتاريخ ٢٥/٦/١٤٣٩هـ، الصادر بشأن توطين وظائف برامج التشغيل والصيانة في القطاعات الحكومية، وما ورد في الفقرة (١/ج) من البند "ثانياً" منه، بتكليف وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، برفع نسب التوطين للوظائف المستهدفة في برنامج التشغيل والصيانة، لتتجاوز (٣٦٪).

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٠) وتاريخ ٨/١/١٤٤٠هـ، بشأن الموافقة على الخطة الوطنية للتوظيف في القطاعين العام والخاص.

يُقرَّر ما يلي:

أولاً: تُعتمد نسب التوطين لعقود التشغيل والصيانة في جميع عقود التشغيل والصيانة بالأجهزة الحكومية، ويتم تطبيقها في جميع طلبات التأييدات لها، وفقاً للمهن المستهدفة بالتوطين، وذلك على النحو الآتي:

إدارية ودعم	خدمات عامة	تقنية المعلومات	سلامة	مدني	معدات	ميكانيكا	كهرباء
				٥٠٪			الإداري
				٣٠٪			الهندسي والتخصصي
		١٠٠٪				٤٠٪	الإشرافي
		٥٠٪				٣٠٪	الفني
		٧٠٪				٣٠٪	التشغيلي والحرفي
يتم تحديدها من قبل الجهة الحكومية في كل عقد بناءً على فرص التوطين التي تراها مناسبة							العمالة ذات المهارة المنخفضة



ثانياً: يُطبق ما ورد في الفقرة "أولاً" من هذا القرار على جميع الشركات التي تساهم فيها الدولة بنسبة لا تقل عن (٥١٪) من رأس مالها.
ثالثاً: يُلغى هذا القرار كل ما يتعارض معه من نصوص وأحكام، ويدرج ضمن بوابة التأييدات الحكومية ودليل الاستقدام.
رابعاً: يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، ويبلغ لمن يلزم بتنفيذه.

والله الموفق

وزير العمل والتنمية الاجتماعية

م. أحمد بن سليمان الراجحي

الشلقان ٢٠/٢/١٤٤١هـ

صورة لمكتبنا.

صورة لمكتب نائب الوزير "للعمل".

صورة لوكيل الوزارة للشؤون العمالية.

صورة لوكيل الوزارة للتوظيف.

صورة لوكيل الوزارة للتفتيش.

صورة لوكيل الوزارة لخدمة العملاء.